

شدد في رده على سؤال برلماني لأحمد لاري على أهمية الحد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي

الشمالي: اقتصار دور الدولة على الرقابة وتنظيم الخدمات وليس تقديمها

الاستثماري ذي الطابع الإنتاجي حتى لا يتسبب انفلات الإنفاق الاستهلاكي في فرض مزيد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد الكويتي.

● نرى إعادة صياغة دور الدولة بحيث تقتصر على القيام بدور رقيب ومنظم الخدمات وليس مقدم الخدمات، والحد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص وتهيئة المناخ للاستثمار وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومنحه الدور المحوري في قيادة التنمية الاقتصادية.

● أما فيما يتعلق بتبنيه الوزارات والهيئات الحكومية بضرورة الصرف في

الميزانيات... فان وزارة المالية تصير سنويا تعميما الى جميع الوزارات والادارات الحكومية بشأن اعداد القدرات الميزانية والتعليمات والقواعد التي ينبغي اتباعها في اعدادها، بحيث يتم اعداد مشاريع ميزانياتها على اساس علمية سليمة والعمل على تقدير مصروفاتها وفقا لاحتياجاتها الفعلية مع مراعاة ترشيد وضغط الإنفاق دون إخلال بقدرة هذه الجهات على تنفيذ وتحقق برامجها واهدافها.

كما تصير الوزارة سنويا قواعد تنفيذ الميزانية يتم بموجبها احكام الرقابة على مصروفات تلك الجهات وترشيدها وتنفيذ الميزانية وفقا لاحكام القوانين والقرارات والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

تعميم رسمي من الوزارة بهذا الشأن.

نعتقد ان سياسة شد الإحزمة ليست هي العلاج الأمثل لعجز الميزانية لكننا نرى ان معالجة العجز المتوقع بالميزانيات القادمة حسب رؤيتكم يكون باتباع سياسات من شأنها زيادة الإيرادات وخفض النفقات ما يؤدي الى سد العجز بالميزانية ومن هذه السياسات:

● اصلاح هيكل الميزانية وتطويرها بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد وفي سبيل ذلك فان الوزارة تعمل بجدية على التطبيق التدريجي لميزانية البرامج والأداء.

● وضع نظام سعري كفاء لجميع الخدمات والسلع التي تقدمها الدولة لانه من غير الممكن ان تستمر الدولة في تقديم هذه الخدمات والسلع اما مجاناً او بأسعار رمزية لا تتناسب مع تكلفتها خاصة مع ارتفاع التكلفة وريغبة الحكومة في تحسين مستوى الخدمات.

● من المهم إعادة النظر في جميع الدعوات التي تقدمها الدولة والتي يستفيد منها المستحقون وغير المستحقين وضروة العمل الى ابدال الدعم المستحقين الحقيقيين.

● ضرورة إعادة النظر في سياسات الرواتب والكوادر وكل المزايا المالية التي تمنح للموظفين والحد من النمو المتسارع للمرتبات وما في حكمها وتقريب الفوارق في الرواتب بين القطاعين العام والخاص.

● العمل على تشجيع الإنفاق

حكمها، وضرورة ترشيد وتقدني الدعم بشئ اشكاله والعمل على ايجاد الدعم لمستحقيه.

● معالجة الاختلالات الهيكلية في الميزانية بالحد من الإنفاق الجساري وزيادة الإنفاق الاستثماري.

● تعمل وزارة المالية على القضاء على الهدر في الإنفاق الحكومي بدءاً من تقدير احتياجات الجهات الحكومية وإدراجها بالميزانية وخلال عمليات الشراء والتعاقد على توريد السلع والخدمات وانتهاء بالساليب التخزين والاستخدام. وفي هذا الصدد نرى ضرورة قيام كل جهة حكومية بالاشتراك مع الأجهزة الرقابية و جهاز متابعة الأداء الحكومي بتحديد مواطن الهدر في الإنفاق الحكومي واقتراح الحلول للقضاء عليها.

● تنمية الإيرادات غير النفطية وزيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة وذلك من خلال العمل على اقرار مشروع القانون رقم 79 بتعديل احكام القانون رقم 1995 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة بما يسهم بفرص رسوم جديدة وزيادة فئات الرسوم القائمة، وما يترتب على ذلك من تحقيق فائده موزوجة تتمثل في تنمية الإيرادات غير النفطية، وترشيد استخدام المرافق والخدمات العامة ومن ثم خفض المصروفات التي تدرج من اجلها بالميزانية.

● تقضي الدراسات والتوجهات التي تصدرها الجهات الحكومية بضرورة تقليل ابواب الصرف في الميزانيات واخذ الاحتياطات للمعجز المتوقع بالميزانية؟ مع تزويدي بنسخة من أي

العالمية اقترت اللجنة العليا للميزانية بوزارة المالية برئاسة تقدير إيرادات النفط الخام بمشروع ميزانية السنة المالية 2013 - 2014 على اساس 70 دولارا للبرميل.

2 - ابواب التي من الممكن ان تتأثر في حال انخفاض اسعار النفط (حسب الضرورة والاهمية):

التي ستؤثر في انخفاض اسعار النفط الى ما دون السعر المقدر بالميزانية تقوم ووزارة المالية بدراسة اثر هذا الانخفاض على المصروفات وتقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة في ضوء قرار يصدر من مجلس الوزراء في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة الى ان الاجراءات التي يتم اتخاذها في هذه الحالة غالباً ما تتمثل في الآتي:

● الالتزام بسداد المصروفات الحتمية وبصفة خاصة المرتبات بالإضافة الى الالتزامات المترتبة على العقود القائمة والمبرمة مع الغير من شركات ومؤسسات ومنظمات محلية ودولية وافراد ممن يقومون بتوريد سلع وخدمات للجهات الحكومية.

● ترتيب اولويات المصروفات التي لم يتم التعاقد بشأنها مع الغير لتنفيذ الأهم فالأهم.

● تخفيض الصرف على المصروفات الأقل أهمية والتي لا تؤثر على سير العمل بالجهات الحكومية بنسبة مئوية يتم تحديدها في حينه.

● وقف التعاقد على المشاريع والاعمال والسلع والخدمات التي يمكن تأجيلها لمرحلة لاحقة.

التي ستؤثر في انخفاض اسعار النفط الى ما دون السعر المقدر بالميزانية تقوم ووزارة المالية بدراسة اثر هذا الانخفاض على المصروفات وتقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة في ضوء قرار يصدر من مجلس الوزراء في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة الى ان الاجراءات التي يتم اتخاذها في هذه الحالة غالباً ما تتمثل في الآتي:

● الالتزام بسداد المصروفات الحتمية وبصفة خاصة المرتبات بالإضافة الى الالتزامات المترتبة على العقود القائمة والمبرمة مع الغير من شركات ومؤسسات ومنظمات محلية ودولية وافراد ممن يقومون بتوريد سلع وخدمات للجهات الحكومية.

● ترتيب اولويات المصروفات التي لم يتم التعاقد بشأنها مع الغير لتنفيذ الأهم فالأهم.

● تخفيض الصرف على المصروفات الأقل أهمية والتي لا تؤثر على سير العمل بالجهات الحكومية بنسبة مئوية يتم تحديدها في حينه.

● وقف التعاقد على المشاريع والاعمال والسلع والخدمات التي يمكن تأجيلها لمرحلة لاحقة.



مصطفى الشمالي



احمد لاري

يؤدي الى انخفاض الاسعار انخفاضا طفيفا ولكنها تبقى في نطاق 100 - 110 دولارا للبرميل، ويعتمد ذلك على مدى استمرار الاضطرابات في منطقة الشرق الاوسط من عدمه.

وتتوقع ونأمل الا ينخفض سعر البيع الفعلي للنفط الخام عن سعر التعادل المقدر للسنة المالية 2013 - 2014 والذي قدر بمبلغ 98 دولارا للبرميل مع الأخذ في الاعتبار انه تم تقدير سعر التعادل للبرميل النفط الخام بعد استقطاع 25٪ من الإيرادات العائمة لاحتياطي الإيجال القادمة طبقا لاحكام القانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الإيجال القادمة (10٪ + 15٪ نسبة اضافية).

وننتقل للاجابة عن الاستفسارات الواردة بالسؤال وهي كما يلي:

1- سر بيع البرميل المقدر في ميزانية 2013 - 2014:

في ضوء البيانات الواردة من وزارة النفط وعلا مبيدا الواقعية والتحوط لاحتمالات انخفاض اسعار النفط بالسوق

ردا على سؤال النائب احمد لاري، قال وزير المالية مصطفى الشمالي: بالإشارة الى كتابكم رقم 969 بتاريخ 10/10/2013 بشأن السؤال الموجه لي من احمد لاري عضو مجلس الأمة بخصوص الميزانية القادمة للسنة المالية 2013 - 2014، حيث أشار الى انه نمتي الى علمه ان التوقعات تشير الى بيع البرميل بسعر فعلي اقل من سعر التعادل اللازم للخروج بالميزانية من دون عجز، مما يشكل انذارا لجميع المعنيين بالامر وخاصة مع استمرار التوقعات بزيادة ابواب الصرف بالميزانية عن الإيرادات خلال السنوات المقبلة، وطلب تزويد وافادته ببعض البيانات كما وردت بالسؤال.

ويسرني الإجابة عن السؤال المشار اليه اعلاه وذلك على النحو التالي: نود الافادة بان اسعار النفط بالسوق العالمية تتعرض لانذارا لجميع المعنيين وهو، وهذا بالطبع يخضع لظروف العرض والطلب على النفط الخام، وبصفة عامة فان السوق العالمية للنفط تخضع لعدة عوامل، اهمها الركود او النشاط الاقتصادي العالمي، واثار ذلك على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي وعلى حجم العرض والطلب العالمي للنفط الخام، وحجم الإنتاج المقرر لدول منظمة أوبك، وحجم الإنتاج من الدول خارج منظمة أوبك، وتشير فروقات موازنات العرض والطلب الى وجود فائض في الاسواق العالمية خلال عام 2013 مما قد

الصانع: وجهنا الدعوة للموزير

للحضور أمام لجنة التحقيق ولم يحضر

أكدت لجنة الشؤون التشريعية بصفتها لجنة تقصي حقائق فيما أثر حول تعارض المصالح في مؤسسة التأمينات الاجتماعية خلال اجتماعها امس، انها لن تدخر جهدا في اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه من ثبت تجاوزه القانون، بما في ذلك التوصية بالإحالة إلى النيابة العامة.

وأوضح مقر اللجنة النائب يعقوب الصانع أن اللجنة وجهت الدعوة للموزير السابق شعيب الموزير، الا انه لم يحضر، مشيراً الى أن اللجنة في انتظار أن يتخذ الموزير إجراء ما يترجم ما بجزوته من معلومات مهمة أثارها حول «التأمينات».

وأضاف ان اللجنة توقع حضور الموزير لكن هذا لم



يعقوب الصانع

يحصل، وبالتالي فإنه أمام خيارين، إما أن يحضر اجتماعاً آخر للجنة أو أن يتوجه إلى النيابة العامة لتقديم بلاغ يعيد إعلانه الحفاظ على المال العام.

وقال: «على المستوى الشخصي أنا استمعت الى معلومات مهمة من الوزير السابق شعيب الموزير أما بالنسبة للجنة تقصي الحقائق فإننا بانتظار أن يترجم الموزير رغبته في الحفاظ على المال العام باتخاذ إجراء لتحقيق في المعلومات التي يملكها، مؤكدا أن اللجنة والسلطات معا لن تدخر جهدا في اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبة من ثبت تورطه واركتابه أي تجاوزات.

قدمه المري والفيلكاوي والبذالي ودشتي والحريجي نواب يقتر حون السماح للمواطنين المسجلين في صندوق المعسرين بالاقتراض مرة أخرى



بدر البذالي



طاهر الفيلكاوي



احمد سيف

قدم النواب طاهر الفيلكاوي وناصر المري وسعود الحريجي وبدر البذالي وحمد الهرشاني اقتراحا برغبة جاء فيه: ان السبب الفعلي لنشوء ظاهرة القروض الاستهلاكية والمقسمة يرجع الى عدم كفاية دخل الأسرة الكويتية لمواجهة اعباء الحياة، والى تردي الخدمات المقدمة من الدولة للمواطن مثل الخدمات الصحية والإسكانية والتعليمية، والى ارتفاع أسعار الفائدة المحتسبة على القروض ودون وجه حق، وقيام بعض البنوك باحتساب فوائد إضافية تحت سميات مختلفة وفرض رسوم جائرة على المقرض. وحتى لا يختلف، نذكر الحكومة المدركة بما قدمته الكويت من قروض ومنح ميسرة لدعم استقرار دول شقيقة وصديقة لتيسير حياة مواطنها، وحتى لا ننكرها بان الشعب الكويتي اولى بالرعاية ويسر العيش. فإننا نقترح حلا وسطا لمشكلة القروض حتى لا يكون هناك تصادم حكومي نيابي يؤدي الى إعاقة العمل وتأخر حل المشكلة وهو:

1- السماح للمواطنين المشتركين في صندوق المعسرين بالاقتراض مرة أخرى حسب الزيادة او الوفرة في الراتب مع عدم اعتبارهم عملاء ذوي مخاطرة عالية من قبل البنوك.

2- إعادة فتح صندوق المعسرين لتمكين من تطبيق عليه الشروط لمستخدمين من شروطه حتى تاريخ تطبيق هذا الاقتراح من الاستفادة منه، مع سيساعد على إنعاش الاقتصاد.

استبعد من قام بالاقتراض أو استبدال جزءا من ائتمه من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى لا يساء استغلال شروط الاستفادة من الصندوق.

3- تشكيل لجان متخصصة من جمعية المحاسبين الكويتيين والبنك المركزي مع الاستعانة بمطلوعين ومكاتب التدقيق المعتمدة لفحص ملف القرض لأي مواطن يشعر بالظلم وان وجد أي خطأ في احتساب الفائدة تطبق على البنك غرامة تعادل ضعف المبلغ المحتسب على المواطن دون وجه حق ويخفض بها رصيد قرضه أو يعادل المبلغ نقدا اذا كان قد سدد ما عليه.

4- تخصيص مبلغ 2000 دينار لكل فرد كويتي تحول الى ما يسمى محفظة الأسرة ويستخدم هذا الرصيد لسداد مستحقات الدولة على رب الأسرة أو من يتمتع بحضانة الأطفال.

ما يزيد على ذلك يخفض به رصيد القرض إن وجد أو رصيد مستحقات بنك التسليف والإدخار ان وجد، أو ترصد في حساب الأسرة لاستخدامها في مستحقات الدولة المستقبلية. ان لم يكف رصيد محفظة الأسرة لسداد القرض المستحق على رب الأسرة، يسقط المبلغ المتبقي من القرض على 15 سنة بسعر فائدة ثابت لا يزيد على 4٪ سنويا. هذا المقترح يحقق العدالة ولا يضر بالمال العام

الجبران: علماء الدين حرموا تجسيد شخصيات الأنبياء



د.عبدالرحمن الجبران

أدلى النائب د.عبدالرحمن الجبران بتصريح صحفي على هامش إنتاج إيران فيلم لتجسيد شخصية النبي ﷺ جاء فيه:

باتي إنتاج هذا الفيلم في خضم الموجات المتلاحقة التي تدار من قبل اعداء الاسلام في سبيل هدم اركان الدين الاسلامي الحنيف وتجاهل البعض لما اجمع عليه علماء الأمة وفقهاؤها والروابط الإسلامية والجماع الفقهية لجهة تحريم تمثيل شخص الأنبياء عليهم السلام لأن فيه اذية لهم وذلك انه خلال هذه الوسائل الهادفة الى التقليل من مقام النبوة والرسالة تم التدرج الى النيل من الصحابة الكرام وامهات المؤمنين رضي الله عنهم وارضاهم اجمعين، ثم التدرج للوصول الى الزعم بتحريف القرآن واللعن في الذات الإلهية، وكما هو واضح ايضا من خلال الرسوم الكاريكاتيرية وما فيها من استهزاء بعقائد المسلمين.

القلاف يسأل الأذينة عن التحقيق في ابتعاث طلبة دون استيفائهم الشروط



حسين القلاف

وجه النائب حسين القلاف سؤالا برلمانيا إلى وزير المواصلات م.سالم الأذينة جاء فيه: قامت إدارة الخطوط الجوية الكويتية بتشكيل لجنة تحقيق حول بعثة الطيران التجاري الى المملكة المتحدة 2007 لمعرفة الأسباب التي ادت الى ابتعاث بعض الطلبة دون استيفائهم الشروط المنصوصة وعليه يرجى تزويدي بالتالي: نسخة من مذكرة التحقيق، هل تم اتخاذ اجراءات في حق المخالفين، وتمت اعادة من تمت ادانته بالتحقيق الى مناصب قيادية اعلى فما هي الأسباب التي استجرت والتي على انرها تم تعيين من اذنتهم التحقيق في مناصب قيادية اعلى؟

الشمري بئس بعودة الطيارين الموقوفين عن العمل

بشر النائب ناصر الشمري اخوانه الطيارين الكويتيين (موقف المعود وسعود المحروس وناصر السلام) الموقوفين عن العمل بقرار من وزير المواصلات سالم الاذينة بإرجاعهم الى العمل بعد اجازة الاعياد الوطنية. وبهذه المناسبة تقدم النائب الشمري بالشكر الجزيل الى وزير المواصلات والى سمو رئيس مجلس الوزراء لتفهمهم لمعاناة الطيارين الكويتيين والاستجابة لمناشدته المتكررة التي لاقت صدى طيبا من الحكومة.



ناصر الشمري

الجبري يقترح تسليم القطعتين 3 و4 في خيطان للإسكان وتحويل القطعة 10 إلى منطقة تجارية

بمساحة 400 متر في خيطان الجنوبي وتقدم له الدولة 100 الف دينار للبناء والاستفادة من قطعة 10 بعد حل مشكلة قاطناتها بتحويلها الى منطقة تجارية لموقعها المميز على الدائري الخامس بنظام الـ B.O.T لتعود على الدولة بمرود مواد ممتاز ومثال على ذلك مجمع الأقبوز. لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة الرجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر والموافقة عليه.



محمد الجبري

بديلة في القطعتين 3 و4 في خيطان الجنوبي مع فرض مالي بقيمة 100 ألف دينار. ويتم تحويل قطعة 10 الى منطقة تجارية تستفيد منها الدولة من المردود المادي بحيث تكون التكلفة من خلال نظام الـ B.O.T لتميرها بموقعها على الدائري الخامس أسوة بمجمع الأقبوز.

وتتكون القطعتان 3 و4 في منطقة خيطان الجنوبي من 1200 قسيمة، وأصحاب بيوت التركيب في قطعة 10 عددهم 600 بيت وبيعي 600 قسيمة تتوزع على أصحاب الطلبات الإسكانية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون: نظرا لما يعانيه اهالي منطقة خيطان قطعة 10 سكان بيوت التركيب من سوء بناء لبيوتهم وكثرة العيوب فيها من بناء قديم مضى عليها أكثر من 35 سنة وكثرة خراب المياه فيها ولا يوجد حل لها الا نقلهم الى القطعتين 3 و4 في خيطان الجنوبي، حيث ان هذه القطع تتسع لـ 1200 وحدة سكنية، وسكان قطعة 10 عددهم 600 منزل، والباقي يتوزع على أصحاب الطلبات الإسكانية، وأيضا تتمين بيوت الشق الأول تتمين بيوت قطعة 10 في منطقة خيطان لمن يريد والشق الثاني أعطاؤه أرضا

المعيوف يستفسر من العبدالله عن القياديين في «التقدم العلمي»

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ احمد العبدالله جاء فيه: يرجى تزويدي بكشف باسمه القياديين بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي مع بيان المكافآت والامتيازات المالية التي يحصل عليها كل منهم. وبيان مفصل يوضح جميع انواع الدعم الذي تقدمه الدولة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.



عبدالله المعيوف